جغرافيا الجريمة : وارسو حالة دراسية

سلافومير ب. بارتنيكي

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

من اهتم ولو قليلاً بالتطورات الحديثة في اتجاهات البحث في الجغرافيا ، سيتفق بالتأكيد على أن جغرافية الجريمة والانحراف قد أصبحت ، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ، تخصصًا فرعيًا راسخًا ضمن الجغرافيا الاجتماعية . وقد شهد عدد من المنشورات في هذا التخصص الفرعي ، الذي قد نعده تخصصًا ضيقًا ، نموًا ملحوظًا ، ليُشكل الآن جزءًا لا يتجزأ من أدبيات الجغرافية البشرية . ومن الناحية الخارجية ، فإن جغرافية الجريمة ، وهي مهمة أيضًا للجغرافيا كتخصص أكاديمي ، أصبحت تلعب دورًا أكثر وضوحًا في مجال واسع من علم الإجرام . وتشترك جغرافية الجريمة في العديد من الأهداف والأساليب والافتراضات البحثية مع هذا الجزء من علم الإجرام، المسمى "علم بيئة الإجرام " .

شهد علم الإجرام المعاصر تغيرين مهمين : التحول من الاهتمام بدوافع المجرم إلى الاهتمام بالحدث الإجرامي ، والتحول من المنظور الاجتماعي إلى المنظور الظرفي (الجغرافي) ، وقد مثّلا بداية فترة ازدياد انخراط الجغرافيا في دراسة الجريمة (برانتينغهام وبرانتينغهام 1981، ص 18-19). ولأسبابٍ مُعينة ، يختلف هذا الوضع في بولندا ، حيث أُجريت بعض الدراسات حول الجريمة من منظور مكاني خلال العقد الماضي ، ولكن ليس من قِبل الجغرافيين . وكما هو الحال في مُعظم الدراسات الجغرافية ، يُمكن للجغرافيين المُهتمين بدراسة الجريمة والانحراف استخدام جميع مقاييس الدقة المكانية تقريبًا : الإقليمية (دولية، على مستوى الولاية)، والحضرية (الحي السكني ، المنطقة ، الكتلة)، أو الفردية (وحدة السكن، الحي ، المسار) (ينظر هربرت 1982، ص 54).

على الرغم من أن التحليلات التي تُجرى على جميع المقاييس قد تكون مفيدة في سياسات الوقاية ، إلا أنه يبدو أنه في السنوات الأخيرة ، ازداد التركيز على مقاييس التحليل الحضرية والفردية ، بينما تفقد الدراسات المعنية بالمقارنات الإقليمية اهتمام الجغرافيين تدريجيًا . وبذلك ، يتبع الجغرافيون النقد الذي عبّر عنه باري بوينر (1983) : "بعبارة غير منصفة ، قد يكون من المثير للاهتمام معرفة أن معدل جرائم القتل في فلوريدا أعلى من أوهايو ، إلا أن هذه النتيجة لا تُقرّبنا كثيرًا من معرفة كيفية الحد من خطر القتل" (بوينر، 238 سلافومير ب. بارتنيكي 1983، ص 2). ولا تُقرّبنا أيضًا العديد من النتائج الأخرى التي تُعد خارج السياق والتي يمكن العثور عليها في الأدبيات الإجرامية.

يتحدث بوينر من وجهة نظر مخططي المدن ، ويأمل أن تُفيد معرفة معدلات الجريمة في الوحدات الأصغر، أو ما يُعرف بـ"التوزيعات الجزئية للجريمة" ، في تصميم التدابير الوقائية . من البديهي أن الدراسات التي تُركز على تقييم خصائص البيئة المحلية التي تقع فيها الجرائم ، تُعدّ ذات أهمية كبيرة لمخططي استراتيجيات الوقاية . ومع ذلك ، إذا أخذت هذه الدراسات في الحسبان عوامل أخرى عديدة مُعترف بها في نظريات علم الجريمة ، والتي قد تُقدم تفسيرًا جزئيًا على الأقل للأسباب الجذرية للجريمة ، فقد تفقد الكثير من قيمتها الكامنة .

الجريمة ظاهرة مُعقدة للغاية ، ويجب أن نتذكر أنه لا يوجد تحليل واحد يُساعدنا في منعها . تُخبرنا النتائج المتعلقة بتوزيع معدلات جرائم القتل حسب الولايات بشيء مختلف عن الاستنتاجات المُستخلصة من

الدراسة المستندة إلى بيانات إحصائية لمناطق التعداد السكاني أو المجمعات السكنية . ينبغي وضع كل دراسة للتوزيعات الجزئية للجريمة ضمن سياق أوسع لتحليل "مقدمات" الجريمة (هربرت ١٩٧٧، ص ٢١٩). وقد يتطلب هذا دراسات مفصلة للنتائج المكانية لعمليات التخصيص المجتمعية والنظام الاجتماعي القانوني على المستوى الكلي ، وتحليل هذه العمليات نفسها .

من الجدير بالملاحظة أنه في السنوات الأخير ة، ازداد الاهتمام بأحد الأسس الجوهرية للانحراف : الظروف المكانية التي ينشأ عنها سلوك غير مقبول اجتماعيًا . يرى العديد من علماء الاجتماع (جاكوبس 1961) أن هذه المشكلات ، وخاصة مشكلة الجريمة ، لا يمكن حلها بتعزيز الوسائل المؤسسية للسيطرة على المجتمع . ويُرى بديل لهذا النوع من "الوقاية" في التدابير الوقائية الظرفية - أي في **تغيير الوضع الذي تحدث فيه الجرائم عادةً .** تبدو الأفكار المتعلقة بمفاهيم "المساحة القابلة للدفاع عنها" وما شابهها جذابة للغاية ، وربما تكون لها بعض القيمة . ومع ذلك ، فهي ليست عالمية ، وما يُعتقد أنه تصميم "قابل للدفاع عنه" في منطقة ما قد يكون عرضة للخطر في منطقة أخرى . حتى داخل مدينة واحدة ، يمكن للتصميم نفسه أن يجذب الجريمة في مكان ما ، ولكنه يتمتع بصفات "المساحة القابلة للدفاع عنها" في مكان آخر.

لتوضيح الأمر : لتحديد ما يجب فعله حيال بعض الظروف الظرفية التي تزيد فيها احتمالية وقوع الجريمة ، من الضروري معرفة سبب (على غرار مثال بوينر) ارتفاع معدلات جرائم القتل في الولايات الجنوبية بعشر مرات عنها في الولايات الشمالية ، أو سبب انخفاض معدلات الجريمة في بعض مقاطعات بولندا (كما يتضح من عدد الإدانات) بنحو أربع مرات عنها في مقاطعات أخرى (انظر الشكل 1). من المعروف منذ بداية القرن التاسع عشر أن معدلات الجريمة موزعة بشكل غير متساوٍ على مستوى المكان.

قد تختلف التفسيرات المحتملة لهذه الظاهرة باختلاف مقاييس الدقة المكانية. على الرغم من هذه ليست متعارضة، وينبغي وضع تحليل الجريمة على نطاق مجهري في سياق التحليل الكلي. يُظهر تحليل معدلات الجريمة في 49 مقاطعة تنقسم إليها بولندا إداريًا اختلافات كبيرة في مستوى الجريمة بين المناطق المختلفة. ويمكن ملاحظة اختلافات أكبر في مستوى الدقة المكانية الأدنى، داخل كل مقاطعة من هذه المقاطعات وداخل المدن (الشكل 1).

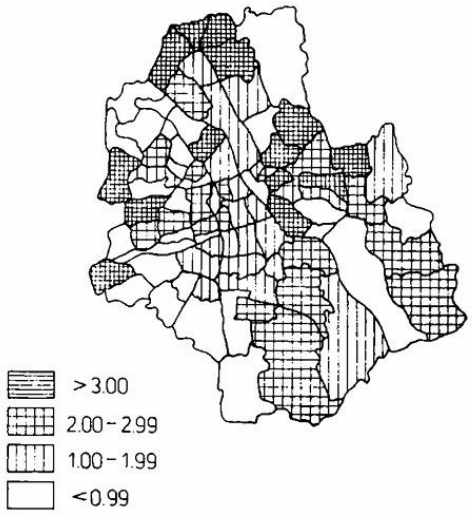

Fig. 2. Burglary rates by census tracts in Warsaw, 1980, Number of burglaries per 1000 dwelling units (see Bartnicki 1984).

على الرغم من أن مشكلة الجريمة في بولندا ليست بنفس خطورة العديد من الدول الغربية ، إلا أنها تجذب انتباه الجمهور. وهناك سبب لذلك ، تُظهر الإحصاءات الرسمية بوضوح الاختلافات الإقليمية في معدلات الجريمة ، وأن هذه المعدلات لبعض فئات الجريمة قد اتجهت إلى الارتفاع بشكل مطرد في السنوات الأخيرة (انظر الجدولين 1 و2).

Table 1

Recorded offences in Poland: 1980 to 1984

	1980	1981	1982	1983	1984
Burglary	**39235**	**65819**	**74251**	**85097**	**93158**
Theft	**63400**	**81039**	**88001**	**94352**	**97158**
Robbery	**5055**	**6228**	**6143**	**7277**	**8610**
Rape	**1576**	**1395**	**1684**	**1875**	**2184**

Source: **Rocznik Statystyczny 1985, p. 505**

Table 2

Crime rates in Poland per 100,000

	1980	1981	1982	1983	1984
Burglary	110.3	183.3	205.0	232.7	252.4
Theft	178.2	225.7	242.9	258.0	264.9
Robbery	14.2	17.3	17.0	19.9	23.3
Rape	4.4	3.3	4.7	5.1	5.9

Source: Rocznik Statystyczny 1985.

يتجاوز متوسط معدل نمو معدلات الجريمة في بولندا بشكل ملحوظ الزيادة في وارسو، حيث سُجِّلت 5395 عملية سطو في عام 1980 (13.7% من إجمالي عدد عمليات السطو المسجلة في بولندا) وحوالي 17781 عملية في عام 1984 (19.1% من جميع عمليات السطو المسجلة في بولندا في ذلك العام). يُعد توزيع معدلات السطو داخل وارسو مثالاً على التباين داخل المدينة . رُسِمَت جميع جرائم السطو التي سجلتها الشرطة على خرائط . وحُسِبَت معدلات الجريمة في 78 منطقة إحصائية (الشكل 2).

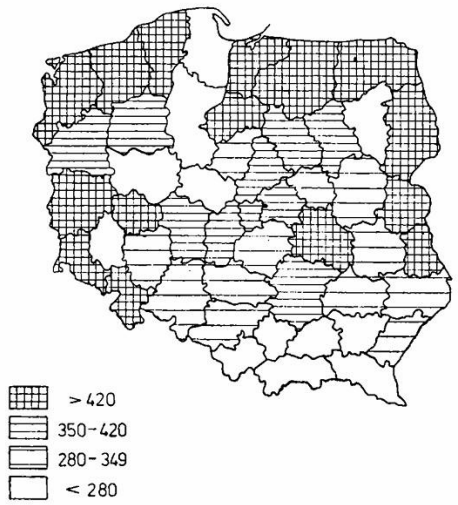

Fig. 1. Rates of conviction per 100,000 in Poland (all categories of crime, by voivodships, 1984). Data Source, *Rocznik Statystyczny 1985*. Map compiled by author.

يمكن توضيح نقطة محددة للغاية حول التوزيع المكاني لجرائم السطو في وارسو عند مقارنتها بالنتائج التي توصلت إليها المسوحات الأمريكية . تُظهر معظم المدن مناطق مميزة حيث تكون معدلات الجريمة أعلى بكثير من المتوسط . بشكل عام ، لا تُؤكد الأنماط الجوية للسطو في وارسو النتائج الأمريكية التي تُظهر أن إحدى السمات الأكثر شيوعًا لتباين الجريمة داخل المدن هي تركيزها في مركز المدينة ، وتناقص معدل الجريمة نحو الأطراف (ديفيدسون 1983، ص 25). في وارسو، المناطق ذات خطر الجريمة المرتفع نسبيًا هي تلك التي شُيّدت فيها المجمعات السكنية الجديدة في سبعينيات القرن الماضي . ويبدو أن المجمعات السكنية المبنية حديثًا معرضة بشكل خاص للسرقة من المساكن ، والسطو، والاعتداءات خلال الأشهر الأولى بعد انتقال المستأجرين الجدد إليها (أونغيهوير-بويكان 1981). ويرتبط هذا الضعف بالتركيبة السكانية والعائلية ، ونقص البنية التحتية التقنية ، وحجم هذه المجمعات السكنية . من السهل نسبيًا ارتكاب جرائم السطو في هذه المجمعات السكنية دون أن يلاحظها الجيران . وقد تأكدت جاذبية بعض المناطق السكنية من خلال تحليل تحركات المجرمين داخل المدينة .

في دراسة جغرافية الجريمة في وارسو (بارتنيكي، ١٩٨٣)، حُسبت المسافات بين أماكن إقامة أكثر من ١٨٠ لصًا وأماكن جرائمهم . وكان متوسط المسافة بينهما (٤,٥ كم) مماثلًا للنتائج التي تم الحصول عليها في دراسات أخرى . يسافر العديد من المجرمين لمسافات تزيد عن ١٠ كم ، ويختارون المجمعات السكنية الطرفية حديثة البناء كأماكن للجرائم المخطط لها . لا يهدف هذا المقال إلى تقديم تحليل مفصل للجريمة في بولندا ووارسو . كما أنها لا تهدف إلى تقديم تقييم منهجي لأحدث التطورات في مجال علم بيئة الجريمة سريع النمو . هدفت هذه الورقة إلى تقديم مثال موجز للدراسة التي تُجرى في وارسو حول جغرافية الجريمة ، والتي ستُقدم نتائجها الكاملة في أطروحة الدكتوراه للمؤلف.